دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة ...العراق أنموذجا

م.د. سند وليد سعيد

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

sagrws@gmail.com

ملخص:

تعد المؤسسة التعليمية أساس التنمية المستدامة، لما تشكله من دور في بناء المشروع القومي النهضوي، فهي ليست رافداً للعملية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل هي في صميم نسيجها، لأنها السبب في التقدم وبناء الأوطان. ولاسيما إن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عنصر فاعل وأساسي داخل البلد من خلال ما تنتجه من البحوث والندوات والمؤتمرات والدراسات وغيرها، والتي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة في عصر يتسم بالثورة المعرفية والمعلوماتية، وبهذا يعد التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة محورها الإنسان وغايتها بناء الإنسان وتنمية قدرته وطاقاته من اجل تحقيق تنمية بشرية، ولكي تتمكن الدولة من منافسة عالم الاقتصاد الكوني، لابد أن تتبنى نظاماً تعليمياً قادراً على تنمية القدرات الإبداعية والتفكير والابتكار بعيداً عن أسلوب التلقين والحفظ، بل التركيز على ثقافة الإبداع دون ثقافة الذاكرة، وذلك من خلال قدرة التعليم على مواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية والتي تساعد على بناء جيل واعي ومبدع ومبتكر وقادر على التعامل مع تحديات العصر ومتطلباته، ولهذا يعد التعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات، فالإنسان المتعلم والمثقف بإمكانه أن يبنى مجتمع يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي ، فالتعليم يوفر للفرد وسيلة مهمة من وسائل الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي، وهو المحرك الاستراتيجي والمحوري والأساسي في عملية التنمية المستدامة، وان الأمم الرائدة في العالم والتي خطت خطوة جبارة في التنمية والتطور هي تلك الدول التي استثمرت في الإنسان والتربية والتعليم والتدريب والتطور . تهدف هذه الدراسة الى استعراض مفهوم التنمية المستدامة ومضمونها ومحتواها، وتوضح الفلسفة التنموية التي تشكل أرضية لهذا المفهوم، ومن ثم تم التطرق الى دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في عملية التنمية المستدامة في العراق،بدراسة واقعها وماهي التحديات التي تواجهها ، فضلا عن توضيح وسائل وطرق تحقيق التنمية المستدامة فيها ، ولتطبيق ذلك، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة ، مع تحليل واقعي يربط بين التشخيص والمعالجات من جهة والواقع من جهة أخرى، وتوصلت الدراسة ، إلى أن التنمية المستدامة هي أسلوب حياة، ونمط معيشة، تحكمه أطر أخلاقية إنسانية، إلى جانب أنها نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد ايضاً، ويسعى لخلق مجتمع أقل ميلاً الى النزعة المادية مع تغيير الكثير من المفاهيم الثقافية السائدة والتي تستند على مبدأ ان الأكثر هو الأفضل في جوانب الحياة المختلفة.

Abstract;

The educational institution is the basis of sustainable development, because of its role in building the national renaissance project, as it is not only a tributary to the economic and social process, but is at the heart of its fabric, because it is the reason for progress and nation-building.

Especially since the institutions of higher education and scientific research are an active and essential element within the country through their research, seminars, conferences, studies and others, which seek to achieve sustainable development in an era characterized by the knowledge and information revolution. and energies for human development. In order for the state to be able to compete with the world of the global economy, it must adopt an educational system capable of developing creative abilities, thinking and innovation away from the method of indoctrination and memorization, but rather focusing on the culture of creativity without the culture of memory, through the ability of education to keep pace with technological and scientific developments that help build A conscious, creative and innovative generation capable of dealing with the challenges and requirements of the times. For this reason, education is the key to progress, the tool of renaissance, and the source of strength in societies. The educated and educated person can build a society in which social security and political and economic stability prevail. Education provides the individual with an important means of social, economic and technological advancement, and it is the strategic, pivotal and fundamental engine in the process of sustainable development. The leading countries in the world that have taken a giant step in development and development are those countries that have invested in people, education, training and development.

مقدمة :

انتهجت غالبية الدول الصناعية المتقدمة في النصف الثاني من القرن العشرين طريق التقدم المتنامي في العلم والتقنية، وأساليب الإنتاج مما أدى إلى بروز ما أصبح يعرف بمجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعة الذي لم يعتمد على نشاط الفرد او المجتمع ككل بقدر اعتماده على فرضية قدرة البشر على السيطرة على ذلك التقدم، إلا أن التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي قد أسهمت من جانب أخر في تنامي سلسلة من المشاكل البيئية التي تفاقمت حدتها ، وبالرغم من تكاتف الجهود الدولية لمواجهة هذه التحديات الا انه

لا زالت بعض الدول غير قادرة على تخطي هذه الازمات والتي انعكست بصوره سلبية على مجالات أخرى لاسيما الجانب التعليمي والذي يعد ركيزة لكل تنمية كون التعليم هو أساس التقدم والتطور .ويجدر بنا الإشارة الى العالم الاقتصادي "ادم سميث " في نظريتة المعروفة ب"حدود النمو،" والتي اكدت على "أن استمرار استنفاذ الموارد الطبيعية سوف يدفع إلي انهيار مفاجئ في قدرة البيئة على الوفاء باحتياجات التقدم" ، غير أن تعرّض نظرية النمو لانتقادات شديدة إزاء ما تضمنته من تشاؤم مفرط كان قد دفع إلي ظهور نظرية التنمية المستدامة كأساس للتحول من الأهداف التقليدية الى اهداف تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل .

وان ما مر به الاقتصاد العراقي من ظروف غير طبيعية استمرت لأكثر من ثلاثة عقود بدءا من الحرب العراقية الإيرانية ثم حرب الخليج الأولى عام (١٩٩١م) والحصار الاقتصادي الذي استمر لغاية حرب الخليج الثانية عام (٢٠٠٣م)، كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى تدهور كبير في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق والتي انعكست على مستوى الإنفاق العام على كافة المجالات لاسيما مؤسسات التعليم العالي التي عانت من واقع بعيد عن طموحاتها ورغباتها في تحقيق التنمية المستدامة، الا انه بدأ نوع من التحسن على هذه المؤشرات وان كانت مازالت بعيدة عن مستوياتها في الدول المجاورة.

مشكلة البحث :

تمثلت مشكلة البحث في التعرف على ما هي التنمية المستدامة ؟ و ما هي أسس التنمية المستدامة ؟ وما هي أهم مؤشراتها ؟ وما هي ابعاد عملية التنمية المستدامة ؟ وماهي مبادئ التنمية ، ودور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية في العراق، فضلا عن معرفة واقع المؤسسات التعليمية ووسائل تحقيق التنمية المستدامة في العراق ؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في موضوع التنمية المستدامة الذي أصبح أسلوبا من أساليب التنمية التي يفرضها القرن الحادي والعشرين والذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته لتحقيق التوازن الاجتماعي الناتج عن العولمة وآثارها السلبية، كما يركز على قضية التنمية المستدامة ومفاهيمها المتعددة ، وما هي وسائل النهوض بمؤسسات التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلي الوقوف علي مفهوم التنمية المستدامة وعناصر تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومواجهة التحديات باساليب متقدمة ومتطورة .

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال اتباع ألاسلوب الاستنباطي الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة ويمزج ذلك بتحليل واقعي يربط بين التشخيص والمعالجات من جهة والواقع من جهة أخرى، وفي سبيل ذلك استعانت الدراسة بالعديد من الدراسات والأبحاث والتقارير المتخصصة ومن مصادر ومراجع مكتبية مختلفة، وان تحليل الأفكار ومن ثم ربطها مع بعضها بعضاً بصورة علمية منطقية للوصول إلى نتائج يتم اعتمادها في بحوث ودراسات متخصصة أخرى في المجال نفسه.

هيكلية البحث .

تم تقسيم الدراسة الى مبحثين فضلا عن المقدمة والخاتمه والاستنتاجات، اذ تضمن المبحث الاول مفهوم التنمية المستدامة اسسها وابعادها وابرز مؤشرات ومجالات تحقيق التنمية المستدامة فضلا عن معوقاتها، وتطرق المبحث الثاني عن دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق بدراسة واقع التعليم العالي وما هي وسائل تطويره.

المبحث الاول : مفهوم التنمية المستدامة (أسسها ـ ابعادها □ معوقاتها).

تعددت مفاهيم التنمية المستدامة بين العلوم المختلفة وحسب الاحداث والتطورات المتسارعة التي تتطلب احداث متغيرات على بعض المفاهيم ومن ضمنها التنمية المستدامة ، وكما تباينت أسسها وابعادها ومجالاتها من كاتب الى اخر وحسب الاختلاف في التخصص والمجال ، وهو ما سنتطرق اليه في هذا المبحث .

أولا : مفهوم التنمية المستدامة :

هنالك اختلاف بين مفهوم التنمية والنمو فالتنمية هي تحقيق زيادة دائمة وسريعة وتراكمية لاخراج المجتمع من حالة الركود الى التقدم وبجهود بشرية لتحقيق اهداف معينة ، بينما يمكن تعريف النمو على انه الزيادة المستمرة او الثابتة في جانب معين وبشكل تدريجي وبطيء من غير تدخل الانسان في هذا النمو بل يكون تلقائياً [١]. بينما يعود أصل مصطلح الاستدامة إلى علم الايكولوجي حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها بعضاً، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر"ايكو" Eco، الذي يعني في العربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح (Ecology)هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح (Economy) فيعني إدارة مكونات البيت[٢]. وعند الرجوع إلى المعنى اللغوي في اللغة العربية فهو يعني المدخل الاساسي الذي يساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي والدقيق الذي على أساسه يمكن فهم المصطلح، اذ جاء الفعل استدام بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي فهو يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر وكذلك المحافظة عليه[٣]. فالتنمية المستديمة هي تلك التنمية التي يديم على استمراريتها الناس والمجتمع، أما التنمية المستدامة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي، وفي اغلب الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطحان مترادفين، فبعض الدارسين اطلق مصطلح التنمية المستدامة وبعضهم الآخر يطلق عليها بالتنمية المستديمة ترجمة للمصطلح الإنكليزي Sustainable Development[٤]. كما ان استخدام مصطلح التنمية المستدامة أي المستمرة لا يقدم شيء جديد في هذا المجال، باعتبار أن عملية التنمية هي عملية مستمرة بطبيعتها، وعلى الصعيد آلاخر، فإن واضعي مصطلح التنمية المستديمة اكدوا على وجود العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في اطار عالمنا المعاصر والتي أصبحت تحول دون استمرارية عملية التنمية[٥].وبالتالي لا بد من ان تتوفر قوى دفع ذاتي لتديم هذه العملية ووفق آلية محددة ومعينة، وبناء على ذلك يمكننا القول ، بان مصطلح "التنمية المستدامة " يعكس مبدأ استمرارية عملية التنمية فقط ، بينما يشمل مصطلح "التنمية المستديمة" على مبدأ الاستمرارية كما يشير وبشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتية لهذه التنمية والتي تتضمن استمراريتها، ونعني بذلك الجهود الإنسانية والمتمثلة في المشاركات الشعبية من جهة وكذلك الاعتماد على الذات في كل مجال من مجالات عملية التنمية من جهة أخرى.كما تشكل التنمية بأنواعها عملية "ديناميكية" مستمرة تنبع من الجوهر وتشمل جميع المجالات، فهي كعملية مطردة تسعى إلى إيجاد بديل للهياكل الاجتماعية وتعديل المراكز والأدوار وتحرك الإمكانيات متعددة الجوانب بعد توجيهها ورصدها لتحقيق هدف التغيير في كافة المعطيات القيمية والفكرية، وبناء ركائز ودعائم الدولة العصرية، وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لتحويل وترجمة الخطة العلمية التنموية إلى مشاريع فاعلة تؤدي مخرجاتها الى احداث التغييرات المطلوبة [٦] ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في تقرير" بروندتلاند " (نشر من قبل اللجنة غبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة "جروهارلن بروندتلاند" لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[٧]. وعُرفت بأنها : " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي ، ولقد خرج مؤتمر منظمة الزراعة والاغذية العالمية (FAO) بتعريف أوسع للتنمية المستدامة بأنها " إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية ، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول"[٨]. اما التعريف الاكاديمي للتنمية المستدامة فهو " تنمية الناس(أي استثمار البشر لانهم الالثروة الحقيقية لكافة الأمم)، من اجل الناس(ضمان التوزيع العادل بشكل أوسع)، بواسطة الناس(بمشاركة الجيل الحاضر والقادم)وتراعي نظم الطبيعة (باستغلال عقلاني للمواد الطبيعية) [٩] . وكذلك هي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي[١٠].

ثانيا : أسس التنمية المستدامة :

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلي مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلي تحقيق أهدافها وكانت أهمها [١١]:أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ علي خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد .لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم علي قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها علي نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات ، وما

يترتب علي ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ علي البيئة .يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية ، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ علي استمرارية الموارد الطبيعية .لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج ، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة .لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود علي المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم علي العائد والتكلفة ، استنادا إلي مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية ، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية .استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد علي نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية ومن أبرز المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة المتمثلة في التالي[١٢]

١ – التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.

٢ – التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

٣ – التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.

٤ – التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

٥– أهمية إحداث تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميّز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي. وهذه التحولات في الإطار السياسي والاجتماعي، مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.

٦ – إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة. وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة، ومتشابكة، ومتكاملة، ونامية، وقادرة على مواجهة التغيّرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة، والموارد البشرية المدربة والحافزة، والقدرة التقنية الذاتية، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.

٧ – تحقيق تزايد منتظم، عبر فترات زمنية طويلة قادراً على الاستمرار.

٨ – زيادة متوسط إنتاجية الفرد، وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشر الاقتصادي المعروف " بمتوسط الدخل السنوي للفرد " إذا ما أخذ بمعناه الصحيح، وإذا ما توفرت له أدوات القياس الصحيحة.

٩ – تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بما يتوازن مع متوسط النمو النسبي المقارن في المجتمعات الأممية الأخرى.

١٠ – ربط التنمية بإلاطارالاجتماعي والسياسي من خلال الحوافز والتشجيع ، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات، وللمجتمع نفسه. فهذه الجوانب، بالإضافة إلى كونها تمثل أهداف التنمية، هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها. وفي اغلب تقارير الدول التي قدمت الى سكرتارية الأمم المتحدة والمتعلقة بتنفيذ حكوماتها لخطط التنمية المستدامة تركزت على تعداد المشاريع التي تم تنفيذها والاتفاقيات التي تم توقيعها والمصادقة عليها، وكان معظم هذا التقييم نظريا وإنشائيا ويخضع لمزاج المؤسسة التي تعد التقرير، وهي دائما مؤسسة حكومية يهمها التركيز على الايجابيات وعدم وجود تقييم نقدي حقيقي، ولهذا حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة لكنها لم تنتشر على مستوى العالم حتى الآن، كما لم يتم وضع دراسة مقارنة بين الدول في مجال التنمية المستدامة إلا في مؤشرات الاستدامة البيئية لعام (٢٠٠٥م) والتي وجدت الكثير من النقد المنهجي[١٣]. ولتطبيق التنمية المستدامة في العالم، يجب تحسين الظروف المعيشية لاغلب سكان العالم، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنيبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر. ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة يجب علينا التركيز على ثلاث مجالات مهمة ترتبط بتحقيق التنمية المستدامة، وهي[١٤]:

١ – العمل على تحقيق العدالة والنمو الاقتصادي لخلق الترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، يكفل النمو الاقتصادي طويل الأجل لكافة المجتمعات ودول العالم دون استثناء.

٢ – الحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، فضلا عن الحد من العوامل التي تلوث للبيئة.

٣ – السعي لتحقيق التنمية الاجتماعية في اغلب ارجاء العالم وإيجاد فرص للعمل وتوفير الغذاء والتعليم وتوفير الرعاية الصحية وخدمات الماء والطاقة للجميع ، اذ توالت الجهود العالمية ما بين عام(١٩٧٢) وعام(٢٠٠٢) للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم، وتم عقد ثلاثة مؤتمرات أرض دولية مهمة .

ثالثاً : أبعاد التنمية المستدامة :

التنمية المستديمة لا تركز على جانب واحد فقط بل تشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالتالي فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد.

١–البعد الاقتصادي للتنمية :هو عملية يرتفع فيها الدخل القومي الحقيقي في مدة زمنية معينة، وفي حال كان معدل التنمية أكثر ارتفاعاً من معدل النمو السكاني الصافي، ارتفع الدخل الحقيقي الفردي، وقد يتحقق نمو اقتصادي سريع، بينما في نفس الوقت يحدث تباطؤ فى عملية التنمية، وذلك يرجع الى عدم إتمام الانتقالات الرئيسية التى تسبق او تواكب عملية التنمية في بعض المجالات مثل التكنولوجية ،السياسية ،الاجتماعية ،الاقتصادية ،المؤسسية والثقافية ، اوقد يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية لعدم التوازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع وتزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية [١٥].

٢–البعد السياسي للتنمية: من مؤشرات الحداثة السياسية تحقيق المساواة بين كافة افراد المجتمع، بغض النظر عن الاختلاف في الأصول أو الثقافات والانتماءات وغيرها، الا ان هنالك مؤشرات أخرى للحداثة السياسية، فالتنمية السياسية هي عملية تهدف الى تخليص المجتمع من مظاهر التخلف السياسي والتي تتمثل فى مجموعة من الأزمات كأزمة الهوية، أزمة المشاركة.. الخ [١٦] اي ان هدف التنمية السياسية هو تخليص المجتمع من بعض هذه الأزمات .

١- البعد الاجتماعى للتنمية: هو انتقال المجتمع من مرحلة متطورة معينة إلى مرحلة أخرى تتماشى مع ظروف المراحل المختلفة وفي اطار الأسس والقواعد المشتقة من القيم الايجابية والتراث الإنسانى[١٧].

رابعا : ابرز مؤشرات ومجالات تحقيق التنمية المستدامة :

لعله من المفيد الإشارة إلى أبرز المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة المتمثلة في الآتي[١٨] :

١ – التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.

٢ – التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

٣ – التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.

٤ – التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

٥– أهمية إحداث تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميّز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي. وهذه التحولات في الإطار السياسي والاجتماعي، مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.

٦ – إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة. وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة، ومتشابكة، ومتكاملة، ونامية، وقادرة على مواجهة التغيّرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة، والموارد البشرية المدربة والحافزة، والقدرة التقنية الذاتية، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.

٧ – تحقيق تزايد منتظم، عبر فترات زمنية طويلة قادراً على الاستمرار.

٨ – زيادة متوسط إنتاجية الفرد، وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشر الاقتصادي المعروف " بمتوسط الدخل السنوي للفرد " إذا ما أخذ بمعناه الصحيح، وإذا ما توفرت له أدوات القياس الصحيحة. ٩ – تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بما يتوازن مع متوسط النمو النسبي المقارن في المجتمعات الأممية الأخرى.

١٠ – ربط التنمية بإلاطار الاجتماعي والسياسي من خلال الحوافز والتشجيع ، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات، وللمجتمع نفسه. فهذه الجوانب، بالإضافة إلى كونها تمثل أهداف التنمية، هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها.وفي اغلب التقارير التي قدمتها الدول لسكرتارية الأمم المتحدة فيما يخص تنفيذها لخطط التنمية المستدامة ركزت على عدد الاتفاقيات والمشاريع المنجزة ، وكان معظم هذا التقييم نظريا وإنشائيا ويخضع لمزاج المؤسسة التي تعد التقرير، وهي دائما مؤسسة حكومية يهمها التركيز على الايجابيات وعدم وجود تقييم نقدي حقيقي. ولهذا حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة لكنها لم تنتشر على مستوى العالم حتى الآن، كما لم يتم وضع دراسة مقارنة بين الدول في مجال التنمية المستدامة إلا في مؤشرات استدامة البيئة لعام(٢٠٠٥) والتي وجدت الكثير من النقد المنهجي[١٩].اما فيما يخص مجالات تحقيق التنمية المستدامة فيتطلب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في العالم، تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنيبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر. ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة، يطلب الأمر التركيز على ثلاث مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، وهي [٢٠] :

١ – العمل على تحقيق العدالة والنمو الاقتصادي لخلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي الطويل الأجل لاغلب الدول والشعوب في العالم دون استثناء.

٢ – الحفاظ على الموارد الطبيعية و البيئية ة للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا إضافة إلى الحد من العوامل التي تلوث البيئة.

٣ – تحقيق التنمية الاجتماعية في العالم، وإيجاد فرص للعمل وتوفير الغذاء والرعاية الصحية والتعليم للجميع وتوفير الماء ومصادرالطاقة، اذ توالت الجهود العالمية ما بين عامي(١٩٧٢م) و (٢٠٠٢م) للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم، وتم ثلاثة مؤتمرات أرض دولية مهمة . ولتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها ، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها، أو تصوّر تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لا يمكن تصوّر قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوّفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للدخل والثروة ، لابد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقق التنمية المستدامة ، وهي[٢١] :

١– دور الفرد: إن فلسفة التنمية مفهوم أخلاقي تعتمد على تغير في نمط السلوك ويتحمل الفرد مسؤولية الشعور بمن حوله وكذلك بمن سيأتي بعده فطالما محور التنمية المستدامة هو الفرد واحتياجاته فإن الفرد أيضا هو الأساس في بناء هذه التنمية.

٢– دور الأسرة: للأسرة دور كبير في خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمع يحرص على توفير مستوى للعيش بشكل مقبول ومريح.

٣– دور المجتمع: يؤدي المجتمع دوراً بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة، فالمجتمع هو المحرك الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال وجود مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته من خلال مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وفي الوقت نفسه يهيئ أجيال يمكنها ان تحافظ على بيئتها ومحيطها، وتحرص على أن يتمتع الجيل القادم ببيئة سليمة.

خامسا : معوقات التنمية المستدامة :

نبهت جميع مؤتمرات قمة الأرض إلى محدودية وندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية في العالم، وأن الاستمرار في استخدامها غير المرشد قد يعرضها للاستنزاف، وبالتالي إلى عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة [٢٢] .ورغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول ومجتمعات العالم، إلا أنه لا تزال المحاولات محدودة، وذلك لاسباب من أبرزها [٢٣] :

١ – الزيادة المطردة في تعداد السكان العالمي و يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام (٢٠٥٠م) تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة.

٢ – انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو(١.١) مليار شخص لا تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة، وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو(١٠٪) من اغلب الأمراض في الدول النامية.

٣ – عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم و الناتج عن غياب السلام والأمن .

٤ – انتشار الفقر وانعدام التعليم في بعض الدول مع ارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.

٥ – استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، مايشكل ضغط على المرافق والخدمات الحضرية، فضلا عن تلوث الهواء وتراكم النفايات.

٦ – تعرض اغلب مناطق العالم لظروف مناخية قاسية كانخفاض في معدلات الأمطار عن معدلاتها السنوية، وشكل ارتفاع في درجات الحرارة إلى بروز ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

٧ – محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم .

٨ – عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من اغلب الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.

ولاسيما ان التعامل مع تحديات ومعوقات تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، يتطلب وفق التقارير الدولية المعنية بشؤون التنمية المستدامة، وكذلك آراء المختصين، التخفيف من حدة الفقر في بلدان العالم، وبالأخص في المجتمعات الريفية، التي يعيش فيها معظم الفقراء، هذا إضافة إلى ضرورة تحسين قدرة جميع البلدان، وبالذات البلدان النامية المرتبطة بالتصدي لتحديات العولمة والاعتماد على بناء القدرات الذاتية، وكذلك القضاء على المشكلات الصحية، وبالذات الأمراض والأوبئة المستعصية، كمرض الكوليرا الذي ينتشر في اغلب البلدان الفقيرة لعدة أسباب منها سوء الرعاية الصحية المتوافرة لديهم وانتشار المياه الملوثة والمستنقعات[٢٤] .

المبحث الثاني: مؤسسات التعليم العالي والتنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

يعد عنصر التعليم المؤشر الاهم في اي بلد، اذ ان ارتفاع مؤشر التنمية البشرية يزيد من مهارة الانسان وقدرته الفكرية، وان من اهم العناصر الرئيسية في تقدم العملية التنموية اقتصادياً واجتماعياً هي الموارد البشرية المدربة والمؤهلة ، فنجاح العملية التنموية مرهون بمستوى التطور والتقدم في مؤسسات التعليم ويعد التطورفي برامجها التعليمية هو الاساس في زرع بذرة التنمية وثمارها في ان واحد، وهو لا يمكن ان يتحقق الا من خلال النظام التعليمي القائم على اساس رصين في كافة مراحله فضلا عن تطوير المناهج الدراسية لتواكب التطورات الدولية واحتياجات سوق العمل، وعليه تم تقسيم المبحث الى ثلاث نقاط تناولت واقع التنمية المستدامة في العراق، وما هو دور التعليم العالي في التنمية، فضلا عن وسائل تطوير التعليم العالي في ظل التنمية المستدامة.

اولا : واقع التنمية المستدامة في العراق : يمكن معرفة مؤشرات التنمية المستدامة في العراق من خلال النقاط الاتية [٢٥]:

١- المؤشر الاقتصادي : تتمثل في المشاكل الاقتصادية الناتجة عن اتباع اساليب اقتصادية قديمة ترافقها ظروف اقتصادية كالحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن التاسع عشر، ثم تلتها مشكلة الديون الخارجية ومحاربة العصابات الارهابية والتي اثرت سلبياً على اقتصاد البلد، وتفشي ظاهرة البطاله ومشكلة الفقر وضعف المستوى المعيشي للفرد، وتدن مستويات التعليم والصحة والخدمات وتفشي الامية وانعدام التامين الاجتماعي والتي تعد جميعها بمثابة مؤشرات فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تم الاعتماد عليها والتي تعد دون المستوى المطلوب.

٢- المؤشر السياسي: ان تلكؤ الواقع السياسي وانعدم الاستقرار الامني والفساد الاداري والمالي تشكل تحدي اساسي للتنمية المستدامة في العراق.

٣- المؤشر البيئي: تمثل مشكلة التصحر وندرة المياه ومخلفات الحروب المتعاقبة وتردي الخدمات الكهربائية وما ينجم عنها من مخاطر التلوث البيئي.

٤- المؤشر العلمي والتعليمي: محدودية الجامعيات الفنية والمهنية والتطبيقية ومراكز البحوث وعدم تطوير المناهج العلمية بما يواكب التحديات المعاصرة وعناصر التنمية المستدامة، وهجرة الكفاءات العلمية الى خارج البلد لاسباب امنية واقتصادية وعلمية.

ثانيا: دور التعليم العالي في التنمية بالعراق : تعد المؤسسة التعليمية أساس التنمية المستدامة ، لما لها من دور في بناء المشروع القومي النهضوي ، فالمؤسسة ليست رافداً للعملية الاقتصادية والاجتماعية فحسب ، بل هي في صميم نسيجها ، لأنها السبب في التقدم وبناء الأوطان [٢٦]. ولاسيما إن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عنصر فاعل وأساسي داخل البلد من خلال ما تقدمة من البحوث والندوات والمؤتمرات والدراسات وغيرها، والتي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة في عصر يتسم بالثورة المعرفية والمعلوماتية، وبهذا يعد التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة محورها الإنسان وغايتها بناء الإنسان وتنمية قدرته وطاقاته لتحقيق تنمية بشرية، ولكي تتمكن الدولة من منافسة عالم الاقتصاد الكوني، لابد أن تتبنى نظاماً تعليمياً قادراً على تنمية القدرات الإبداعية والتفكير والابتكار بعيداً عن أسلوب التلقين والحفظ، بل التركيز على ثقافة الإبداع دون ثقافة الذاكرة وذلك من خلال قدرة التعليم على مواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية والتي تساعد على بناء جيل واعي ومبدع ومبتكر وقادر على التعامل مع تحديات العصر ومتطلباته، ولهذا يعد التعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات، فالإنسان المتعلم والمثقف بإمكانه أن يبنى مجتمع يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي، فالتعليم يوفر للفرد وسيلة مهمة من وسائل الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي، وهو المحرك الاستراتيجي والمحوري والأساسي في عملية التنمية المستدامة، وان الأمم الرائدة في العالم والتي خطت خطوة جبارة في التنمية والتطور هي تلك الدول التي استثمرت في الإنسان والتربية والتعليم والتدريب والتطور[٢٧] .**إلا إن هنالك مشاكل عدة حالت دون النهوض بالتنمية المستدامة في العراق منها**[٢٨] :

١- مشكلة المياه والتي اعتبرت من أهم المشاكل التي تؤثر على تحقيق التنمية في عموم الدول العربية ومنها العراق.

٢- مشكلة انتشار التصحر نتيجة تجفيف الاهوار التي شهدتها مناطق جنوب العراق وتدمير الأراضي الزراعية إبان النظام البائد الذي حكم العراق في الربع الأخير من القرن العشرين، ناهيك عن التهجير ألقسري للسكان والتدمير إبان الاحتلال العسكري للعراق في أوائل القرن الحادي والعشرين.

٣- التلوث البيئي الناجم عن الإنتاج النفطي، فزيادة الإنتاج النفطي يعني استنزاف مستمر لقاعدة الموارد البيئية والطبيعية.

٤- الحروب وتدهور الوضع الأمني والعمليات الإرهابية وتهجير السكان وانتشار الوحدات السكنية العشوائية في بعض مناطق العراق نتيجة النزوح من المناطق الغير أمنة والتي تحت سيطرت الإرهاب إلى المناطق الأكثر أمنا، من أسباب تدهور الأوضاع البيئية والمعاشية.

٥- السياسات الاقتصادية وهدر الموارد وعدم وضع حلول للفساد الإداري أدى إلى هدر الموارد في العراق.

٦- ضعف دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الغير حكومية في التنمية والتطوير.

٧- عدم تبني سياسات جادة لمحاربة الفقر والبطالة وارتفاع معدلات الأمية بسبب عمليات التهجير والنزوح وسوء الوضع الصحي والمعاشي وتدني الخدمات.

لاسيما وان المستوى المتقدم للمؤسسة التعليمية يواجه تحديات تفرض عليه إدخال إصلاحات وتطورات لتحقيق أهداف وغايات مجتمعه ، وهذا يتطلب توفير الاستقلالية والحيادية والقدرة العالية ليكون قادر على تسليح مجتمعه بالقدرات المعرفية، لينافس عالم يعتمد على سلاح رأس المال الفكري، وذلك عبر تعزيز دور المؤسسات التعليمية والبحث العلمي، لتوليد الإبداع في جميع المجالات ، وضمن سياسات وطنية تنسجم وتعالج مشكلات التنمية المستدامة ، فالعلم والتكنولوجية والإنتاج تتأثر بسياسات وخطط التنمية ، لان العلم هو أساس التكنولوجية ، والتكنولوجية هي ركيزة أساسية للإنتاج ، والإنتاج هو عصب التنمية ، لذا يتطلب أن تكون هنالك صله وثيقة بين الجامعات وأجهزتها المعنية والمراكز العلمية بالمجتمع وبين الوحدات الإدارية التي تنفذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك ألقدره على توفير كوادر بشرية قادرة على التعامل مع المتغيرات [٢٩]. ونتيجة لهذه المشاكل واجه العراق مجموعه تحديات سياسية واقتصادية وبيئية وتعليمية وعلمية واجتماعية أعاقت تقدمة في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: وسائل تطوير التعليم العالي في ظل التنمية المستدامة.

التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص له دور هام وبارز في العملية التنموية لكافة المجتمعات كونه المعمل الذي ينتج رأس المال البشري وتقع على عاتقه العملية التنموية للمجتمعات بكل جوانبها، وأن مساهمة مؤسسات التعليم العالي في بناء المجتمع تتزايد مع أرتفاع ضعف رأس المال وتكاد مؤسسات التعليم العالي تتحمل مسؤولية الحفاظ على ثقافة الأمة وتجديدها، بمعنى اخر بناء رأس المال الثقافي للأنسان من خلال ألأنتاج البحثي واعمال الفكر، لذلك يجب السعي في تطويره، اذ ان هنالك وسائل عديدة لتطوير الجانب التعليمي والارتقاء به وهي[٣٠]:

١–العمل على تحسين التصنيف الدولي للجامعات العراقية من خلال تطوير مستوى المعرفة والعمل على زيادة البحوث المنشورة للتدريسيين في مختلف المجلات والمؤتمرات العالمية.

٢– تطوير افق التعاون الثقافي مع كافة الجامعات والمراكز العلمية لاستقطاب مختلف الكفاءات التدريسية الدولية.

٣– تعزيز كفاءة مؤسسات التعليم العالي وتوسيع التقويم والاعتماد الأكاديمي ، فضلا عن تطوير قسم ضمان الجودة كونه ألاداة الدافعة للتطوير على المدى القصير، وآلية للاعتماد على المدى الطويل.

٤–الاستفادة من الكفاءات والخبرات العراقية في الداخل والخارج لتطوير البرامج التعليمية والتقنية.

٥– تطوير الجانب الأكاديمي للجامعات العراقية من خلال العمل على تحسين التدريب في مهارات أساليب البحث العلمي للجامعات، فضلا عن تطويرطرائق التدريس و المناهج التعليمية بما يحفز على الاستكشاف والبحث والابتكار، وتطوير التخصصات والبرامج التعليمية التي تلبي التطور المتسارع في الوظائف والتخصصات المطلوبة في سوق العمل.

٦– تفعيل وتطوير دور الجامعات البحثية وتقوية ارتباطها بحاجات المجتمع المستقبلية ومنحها الاستقلالية والمرونة التنظيمية والهيكلية لكافة مؤسساتها التعليمية،فضلا عن الاستمرار في خطط الابتعاث الخارجي للكوادر التدريسية الى الجامعات العالمية الرصينة في اغلب التخصصات والمجالات التي تتطلبها خطط التنمية المستدامة، وما يلبي حاجة سوق العمل.

٧– منح أهمية للتعليم التقني والتطبيقي وبرامج بناء القدرات وفي كافةالمستويات، والعمل على تعزيز برامج الابتكار وريادة الأعمال التي تمكن الشباب من إيجاد المشاريع التي تناسبهم.

٨– زيادة نشاط الفعاليات والملتقيات ومهرجانات التوظيف بالتعاون مع مؤسسات العمل المتخصصة في تسويق الخدمات الجامعية لدى وحدات البحث والتطوير في المؤسسات الانتاجية، والعمل على ابرام العقود مع شركات تمويل المشاريع تخدم قطاع الانتاج.

٩– تعزيز الشراكة مع القطاعات الخاصة برعاية وتمويل المراكز البحثية وتطوير الشركات الناشئة وانجاحها وتاهيل الجامعات وتوفير البنى التحتية والمختبرات في المناطق المحررة مع توفير اقسام للتاهيل والتوعية النفسية تجاه المجتمع ، ودعم البحوث والدراسات ذات الصلة بتاهيل المجتمع ودعم الاستقرار.

الخاتمة :

ان الذي يجب ادراكه من خلال ماتم تناوله في هذه الدراسة أنه لا يمكن ان تكون هنالك تنمية في كل بلد من بلدان العالم اذ لم يكن هنالك تخطيط ودراسة مستمرة لادامتها والتي تتحقق بتظافر الجهود البشرية من اجل خلق تنمية مستدامة تؤمن للأجيال القادمة احتياجاتهم ورغباتهم المتجددة، فالعراق من دون وجود إصلاح حقيقي وفعلي في كافة مؤسسات التعليم وجميع مراحلها لايمكن ان يحقق نهضة تنموية ولا يستطيع مواكبة تطور المجتمعات ولا يمكنه تامين احتياجات اجياله القادمة، لذا لابد من اعداد الفرد العراقي إعداداً حقيقياً لمواجهة التحديات والصعوبات التي تعصف بنا، وأن تطوير وتنمية النظام التعليمي والجامعي أمّر لا بد منه لجعل العراق بلد مزدهر وناجح في اغلب ميادينة لاسيما في العلوم والتكنولوجيا، والاتصال، والثقافة، ويكون مردوده ايجابي على البلد وعلى العالم بأسره، وخرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وهي:

الاستنتاجات:

١– هناك جوانب قصور عديدة في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق سواء على الجانب الاقتصادي أم الاجتماعي أم البيئي أم المؤسسي.

٢– هناك فجوة كبيرة تفصل العراق عن الدول المجاورة له في أغلب مؤشرات التنمية المستدامة.

٣– تواجه التنمية المستدامة عدة تحديات في جوانب عديدة أهمها النمط الريعي للاقتصاد العراقي، وارتفاع نسب البطالة والفقر وضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

٤– يعد الفساد الإداري التحدي الأبرز الذي يواجه الحكومة العراقية في الوقت الحالي ويؤثر سلبيا على مؤشرات التنمية المستدامة.

٥– أن البحوث التي تدرس وتعالج موضوع التنمية قليلة جدا في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك لعدة أسباب أهمها عدم قناعة القيادات السياسية والاقتصادية بدور المؤسسة التعليمية في التنمية ، وعدم وجود تنسيق بين مؤسسات التعليم البحثية داخل القطر الواحد في الدولة وضعف صلة مؤسسات التعليم العالي بعالم الابتكار .

التوصيات:

١- أن معالجة جوانب القصور في مؤشرات التنمية المستدامة يتطلب توافر الإرادة السياسية والمجتمعية التي تهيئ الأرضية المناسبة لانطلاق هذه التنمية ، وإطلاق إستراتيجية مستقبلية لتطوير مؤشراتها ومعالجة جوانب الخلل والقصور، ومتابعة تنفيذ هذه الإستراتيجية بما يضمن تحقيق الأهداف المطلوبة.

٢- أن وضع الحلول لجوانب القصور يجب أن يكون منطلقا من الوضع القائم ومعبرا عنه ونابعا منه ، لكي تجد هذه الحلول فرصتها في التطبيق خصوصا لما هو مفيد منها، والأخذ بالانتقادات والتعديلات والتحليلات التي يقدمها الخبراء وأهل الاختصاص.

٣- على الحكومة رفع نسبة تخصيصات الوزارات ذات العلاقة بمؤشرات التنمية المستدامة كالتربية والتعليم العالي والصحة والبيئة ، على أن تضع هذه الوزارات خطط لرفع مؤشرات التنمية المستدامة ذات العلاقة بكل وزارة خصوصاً تخفيض معدلات الفقر والبطالة ورفع نسبة المتعلمين ويتم متابعة تنفيذ هذه الخطط ومدى نجاحها في تحسين هذه المؤشرات.

٤- وضع إستراتيجية فعالة مصحوبة بتشريعات قانونية لمكافحة آفة الفساد الإداري، تكون منطلقة أساسا من رغبة وإرادة حكومية حقيقية في القضاء على تلك الآفة، وتطبيق القانون على الكل دون استثناء.

٥- إتاحة ألفرصه لأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين لقضاء إجازة تفرغ علمي خارج بلدانهم لاكتساب الخبرة العلمية والبحثية وتسخير نتائجها لخدمة التنمية المستدامة .

٦- الارتقاء بالكوادر العلمية والثقافية إلى المستوى الدولي.

٧- استحداث مراكز بحثية محلية ودولية واستثمارها في مجال التنمية المستدامة.

٨- تحديث الأجهزة التعليمية والبحثية للمؤسسات التعليمية

٩- عقد مؤتمرات محلية وإقليمية وعالمية حول التنمية المستدامة.

المصادر:

أولا : الكتب :

١. احمد ناصيف، دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الاقتصادي للتنمية المستدامة، دار الأندلس، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٢. بشير عمران خليفة، دور المرآة في التنمية المستدامة في المجتمع العربي، دار الحكمة للطباعة والنشر، ليبيا، ٢٠٠٩.

٣. پيير بورديو، إعادة الإنتاج – في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، ترجمة: ماهر تريمش،المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، ٢٠١٧.

٤. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٥. رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والامن الاقتصادي، دار زهران، عمان، ٢٠٠٩.

٦. ريمان محمد ريحان، تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة فى عمليات التنمية الحضرية المستدامة، مكتبة الاسكندرية، القاهرة،٢٠٠٤.

٧. سميح مسعود، تحديات التنمية العربية، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٩.

٨. سيلفي برونيل، التنمية المستدامة.. رهان الحاضر، ترجمة: رشيد برهون، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث، ابو ظبي، ٢٠١٢.

٩. عاد عبد الله العوضي، البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت ،٢٠٠٣.

١٠. عبد الكريم بكار، مدخل الى التنمية المتكاملة، دار القلم، بيروت ،٢٠٠٨.

١١. عثمان غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان، دار صفاء، ٢٠٠٨.

١٢. عز الدين ادم، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، الهيئة االمصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٣. علي البنا، المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية، دار الفكر العربي، القاهرة ،٢٠٠٠.

١٤. محمد الأمين قرين، المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة، دار سبهان للنشر، ليبيا، ٢٠٠٨.

١٥. محمد مروان السمان آخرون، مبادئ التحليل الإقتصادى، الاصدار الرابع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

١٦. نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات، المعهد العربية للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩.

١٧. ابن منظور، لسان العرب، دار صادرة، بيروت، ١٩٧٢.

١٨. أحمد وهبان، التخلف السياسى وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسى فى العالم الثالث، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣.

١٩. أسامة الخولي، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، دار الحكمة للطباعة والنشر، ليبيا، ٢٠٠٧.

٢٠. باسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانه التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.

٢١. عبد القادر محمد، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٢٢. –عوض الحداد، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

٢٣. محمد مصطفى، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة، مكتبة الاسكندرية، القاهرة

٢٤. نجاح كاظم، التعليم والبحث العلمي _حاجات العراق الجديد، المركز الثقافي العربي، بيروت ،٢٠١٣.

ثانيا– الدوريات والمجلات:

١– عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، العدد (٧٧)، بغداد، ٢٠١٥.

٢– نجى محمد عبد الحميد، تطور مفهوم العدالة الاجتماعية فى أدبيات التنمية الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (٦٨)، المركز الديمقراطي العربي_برلين، تشرين الأول/ ٢٠١٧.

ثالثا: الانترنت :

١- مؤيد جبر حميدي مؤشرات وابعاد التنمية المستدامة في العراق، تاريخ الدخول : ٢٠٢٢/٣/٤م،على الموقع الالكتروني http://www.mop.gov.

---

[١] – ريتشارد هيجوت ،نظرية التنمية السياسية ، ترجمة : حمدى عبد الرحمنوآخرون ، المركز العالمى للدراسات السياسية ،عمان، ٢٠٠١، ص١٤.

[٢] – أسامة الخولي، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، ليبيا، ٢٠٠٧م، ص٣٢.

[٣] – ابن منظور، لسان العرب، دار صادرة ، بيروت، ١٩٧٢، ص٢١٣.

[٤] – محمد مصطفى، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة، مكتبة الاسكندرية ،القاهرة ٢٠٠٦، ص٨٧.

[٥]– عبد القادر محمد، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر، ٢٠٠٧، ص٩٣.

[٦] – علي البنا ، المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية . دار الفكر العربي ، القاهرة،٢٠٠٠، ص٨٧.

[٧] – عثمان غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان، دار صفاء، ٢٠٠٨، ص٩٨.

[٨] – احمد ناصيف، دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الاقتصادي للتنمية المستدامة، دار الأندلس، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٩٠.

[٩] – باسل البستاني ، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة : منابع التكوين وموانه التمكين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص٦١.

[١٠] – عوض الحداد، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٧٦.

[١١] – سعاد عبد الله العوضي، البيئة والتنمية المستدامة ، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت ٢٠٠٣، ص٥٩.

[١٢] – محمد الأمين قرين، المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة ، دار سبهان للنشر، ليبيا، ٢٠٠٨، ص٠٦

[١٣] عز الدين ادم ، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق ، الهيئة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص٩٥.

[١٤] – عبد الكريم بكار ، مدخل الى التنمية المتكاملة ، دار القلم ، بيروت ،٢٠٠٨ ، ص٩٥.

[١٥] – محمد مروان السمان آخرون ، مبادئ التحليل الإقتصادى ، الاصدار الرابع ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٩،ص١٤؛ كذلك ينظر : دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة : بهاء شاهين، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٧٤.

[١٦] – أحمد وهبان، التخلف السياسى وغايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسى الاسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص١٠٤.

[١٧] – انجى محمد عبد الحميد ،تطور مفهوم العدالة الاجتماعية فى أدبيات التنمية الدولية ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٦٨ ، المركز الديمقراطي العربي_برلين ، تشرين الأول/ ٢٠١٧، ص٨٣.

[١٨] – نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات، المعهد العربية للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩، ص٩٢.

[١٩] – عز الدين آدم، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مصدر سبق ذكره ، ص٦٣.

[٢٠] – نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات، مصدر سبق ذكره ، ص٧٣.

[٢١] – ريمان محمد ريحان، تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة فى عمليات التنمية الحضرية المستدامة، مكتبة الاسكندرية، القاهرة،٢٠٠٤،ص٨٤، كذلك ينظر: بشير عمران خليفة، دور المرآة في التنمية المستدامة في المجتمع العربيليبيا، ٢٠٠٩، ص٨٤.

[٢٢] –سميح مسعود ، تحديات التنمية العربية ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠٩، ص٥٠.

[٢٣] – سيلفي برونيل ، التنمية المستدامة .. رهان الحاضر ، ترجمة : رشيد برهون ، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ، ابو ظبي ، ٢٠١٢،ص٨٩.

[٢٤] – رواء زكي الطويل، التنمية المستدامة والامن الاقتصادي، مكتبة دار زهران، الأردن، ٢٠٠٩ ، ص٩٣.

[٢٥] –عدنان فرحان الجوارين، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات، مركز العراق للدراسات،بغداد،٢٠١٥،ص٣٢.

[٢٦] – نجاح كاظم ، التعليم والبحث العلمي _حاجات العراق الجديد ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ،٢٠١٣ ، ص٢٧.

[٢٧] – نجاح كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥.

[٢٨] – عدنان فرحان عبد الحسين، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات ، العدد (٧٧)، بغداد، ٢٠١٥، ص٦٧.

[٢٩] – مؤيد جبر حميدي ، مؤشرات وابعاد التنمية المستدامة في العراق ، على الموقع الالكتروني :

[٣٠] – پيير بورديو، إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، ترجمة : ماهر تريمش،المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٧، ص٣٢٣.